الأمم المتحدة

E/2006/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 April 2006
Arabic
Original: English

تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الثامنة

(٢٠-٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦)

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدورة الثامنة للجنة السياسات الإنمائية المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦. وقد تناولت اللجنة ثلاثة مواضيع: يتعلق الموضوع الأول لتهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والدولي تساعد على توليد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة؛ ويتعلق الموضوع الثاني بمواجهة الضعف وعدم الاستقرار في المجال الاقتصادي؛ أما الموضوع الثالث فيتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتحديد المعايير المتعلقة بأقل البلدان نموا.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول، ترى اللجنة أن تهيئة بيئة ملائمة لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع ينبغي أن تكون هدفا رئيسيا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ذلك نظرا لأن العمالة المنتجة أساسية لمكافحة الفقر وتوفير الأمن الاجتماعي الملائم. بيد أن هذا الهدف لا يزال لم يتحقق في العديد من البلدان النامية كما أن جزءا كبيرا من العمال يقع في فخ الأشغال التي لا تتطلب مهارات كبيرة والمنخفضة الأجر في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم. لذلك هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في رأس المال البشري لتحسين إمكانية تشغيل العمال وتعزيز منافع النمو الاقتصادي. وينبغي تطبيق سياسات لمواجهة التقلبات الدورية لحماية الوظائف والدخل عن طريق توفير الأمن الاجتماعي الكافي في فترات الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. وتؤكد اللجنة على المجتمع الدولي ليجعل هدف تحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق جزء لا يتجزأ من الترتيبات التجارية والمالية والمساعدة الإنمائية المقدمة للبلدان النامية، لا سيما لأقل البلدان نموا.

170506 160506 06-32467 (A)

وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، تلاحظ اللجنة أن البلدان التي نجحت في اتقاء الصدمات أو التصدي لها قد فعلت ذلك عن طريق اعتماد استراتيجية طويلة الأجل اعتمدت فيها على الاستخدام البناء للمعارف المحلية. وعززت بلدان مثل بتسوانا والرأس الأخضر وموريشيوس القدرات الوطنية في مجالات رئيسية قليلة مثل نظام الحكم، والتنمية البشرية والاجتماعية، والإدارة الضريبية والمالية. وتوصي اللجنة المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات في مجالات رئيسية كثيرة مثل تطوير الهياكل الأساسية والأنشطة التجارية. وينبغي ألا تعرض البلدان المتقدمة النمو في البلدان النامية للخطر عن طريق تقييد الوصول إلى الأسواق، أو عن طريق تأخير إصلاح السياسات الزراعية والإبقاء على الإعانات المالية الزراعية. ومن الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة الفنية إلى أقل البلدان نموا لمواجهة حالة الضعف الناشئة بسبب الإجهاد البيئي أو الضرر الإيكولوجي.

أما فيما يتعلق بالموضوع الثالث، تأخذ اللجنة في الاعتبار، في الاستعراض الذي تقوم به مرة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، ثلاثة أبعاد لحالة التنمية في كل بلد هي: مستوى دخل البلد (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)، ورصيده من الأصول البشرية (مؤشر الأصول البشرية) وضعفه الاقتصادي (مؤشر الضعف الاقتصادي). وحتى يضاف بلد إلى القائمة، يجب أن يفي بشرط مستويات العتبة اللازمة لإدراجه في القائمة استنادا إلى المعايير الثلاثة. وحتى يصبح البلد مؤهلا للخروج من القائمة يجب أن يصل إلى مرتبة الخروج فيما يتعلق بمعيارين على الأقل من المعايير الثلاثة أو أن يفوق مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيه مستوى العتبة بضعفين. وللتوصية بخروج بلد من القائمة، يجب أن يثبت أنه تأهل للخروج في استعراضين متواليين من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات. وتوصي اللجنة بإدراج بابوا غينيا الجديدة في القائمة ورفع اسم ساموا من القائمة. وعلاوة على ذلك يتبين للجنة أن كلا من توفالو وغينيا الاستوائية وكريباتي وفانواتو أصبحت مؤهلة لأول مرة للخروج من القائمة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءً بشأنها أو أن يُسترعى انتباهه إليها	٥
	ألف – المسائل التي تتطلب قيام المجلس باتخاذ إجراء بشأنها	٥
	باء – المسائل التي يُسترعى انتباه المجلس إليها	٥
الثاني –	تهيئة بيئة ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي لتوليد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتأثيرها على التنمية المستدامة	٧
	ألف – التحديات	٧
	باء – رأس المال والتكنولوجيا يولدان العمالة المنتجة	١٠
	جيم – التركيز بوجه خاص على الشباب والمرأة والمهاجرين	١١
	دال – القضايا المتعلقة بالعمالة في مجال التعاون الدولي	١٢
	هاء – توصيات تتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية	١٣
الثالث –	التعامل مع الضعف وعدم الاستقرار الاقتصاديين: الاستجابات على صعيد السياسات الوطنية والدولية	١٤
	ألف – الضعف الاقتصادي	١٤
	باء – الاستجابات على الصعيد الوطني	١٤
	جيم – الاستجابات على الصعيد الدولي	١٨
	دال – توصيات	٢٠
الرابع –	استعراض مركز أقل البلدان نموا	٢٣
	ألف – مقدمة	٢٣
	باء – معايير لتحديد أقل البلدان نموا في استعراض عام ٢٠٠٦	٢٥
	جيم – أهلية إدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا ورفع أسمائها من القائمة	٢٩

دال – تنفيـذ استراتيجية الانتقال والرصـد في فترة ما بعـ رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا ٣٢
هـاء – التوصيات ٣٢
الخامس – عمل لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل ٣٤
السادس – تنظيم الدورة ٣٥
المرفقات
الأول – قائمة المشاركين ٣٦
الثاني – جدول الأعمال ٣٨
الثالث – قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة ٣٩

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءً بشأنها أو أن يُسترعى انتباهه إليها

ألف – المسائل التي تتطلب قيام المجلس باتخاذ إجراء بشأنها

التوصية ١

١ – توصي لجنة السياسات الإنمائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدراج بابوا غينيا الجديدة في قائمة أقل البلدان نموا (رهنا بقبول الحكومة).

التوصية ٢

٢ – توصي لجنة السياسات الإنمائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع اسم ساموا من قائمة أقل البلدان نموا.

باء – المسائل التي يُسترعى انتباه المجلس إليها

١ – الموضوع الذي يتناوله المجلس في الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ٢٠٠٦

٣ – قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عندما يتوصل إلى استنتاجاته بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ٢٠٠٦، في أن يأخذ في حسبانه التحليل الذي أجرته اللجنة وتوصيتها الواردة في الفصل الثاني من هذا التقرير. وبالإضافة إلى المسائل الأخرى، ترى اللجنة أن هناك حاجة إلى الاستثمار على نطاق واسع في رأس المال البشري لتحسين قدرته على تشغيل العمال وتعزيز منافع النمو الاقتصادي. وتسلط كذلك الأضواء على أهمية إدراج أهداف العمالة في سياسات الاقتصاد الكلي، والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ومبادرات تخفيف عبء الدين.

٢ – مواجهة الضعف وعدم الاستقرار في المجال الاقتصادي: الاستجابة على مستوى السياسات الوطنية والدولية

٤ – قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النظر في توصية لجنة السياسات الإنمائية بشأن موضوع مواجهة الضعف وعدم الاستقرار في المجال الاقتصادي: الاستجابة على مستوى السياسات الوطنية والدولية، الواردة في الفصل الثالث من هذا التقرير. وتلاحظ اللجنة أن البلدان التي نجحت في اتقاء الصدمات أو التصدي لها قد فعلت ذلك عن طريق اعتماد استراتيجية طويلة الأجل قوامها الاستعمال البناء للمنظمات والممارسات المحلية.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء تحليل اللجنة للتدخلات في مجال السياسات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الصمود أمام الصدمات الخارجية، تقدم اللجنة توصيات بشأن تعزيز نظام الحكم، والاستثمار في التنمية البشرية، وإفساح المزيد من المجال أمام البلدان النامية في مجال الإدارة الضريبية والمالية، فضلا عن الآليات الدولية لتمكين البلدان من التصدي للصدمات في الأسواق العالمية.

٣ - البلدان التي تتوفر فيها لأول مرة معايير الخروج من القائمة

٥ - توصلت لجنة السياسات الإنمائية إلى أن كلا من توفالو، وغينيا الاستوائية، وفانواتو وكريباس أصبحت مؤهلة لأول مرة للخروج من القائمة. وتتوقع اللجنة أن تقوم الأونكتاد بإعداد نبذات عن الضعف في هذه البلدان وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩. وترى اللجنة أنها يمكن أن تقدم التوجيه لغرض إعداد هذه النبذات.

٤ - المعلومات المقدمة للبلدان التي تبين أنها مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا والبلدان المؤهلة للخروج من هذه القائمة

٦ - أبلغت لجنة السياسات الإنمائية ممثلي هذه البلدان التي خلصت إلى أنها مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا والبلدان التي تعتبر مؤهلة للخروج من هذه القائمة.

٥ - عمل اللجنة في المستقبل

٧ - ترى لجنة السياسات الإنمائية أن باستطاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستفادة بفعالية أكبر من خبرتها. وأثيرت هذه المسألة في الاجتماع المشترك بين مكتبي المجلس واللجنة. وخلصت اللجنة إلى أنه نظرا لمتابعة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وعملية إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن باستطاعتها أن تقوم بدور أكبر بوصفها فريق تفكير وبحث لتساهم في وضع وتقييم الاستراتيجية الإنمائية الدولية، وأن تقدم إسهامات إلى المجلس بناء على ذلك. وقد يرغب المجلس أن يأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في الفصل الخامس من هذا التقرير فيما يتعلق بعمل لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل.

الفصل الثاني

تهيئة بيئة ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي لتوليد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتأثيرها على التنمية المستدامة

١ - إن العمالة الكاملة والمنتجة هي أضمن وسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع. غير أن معظم الناس يرى أن العمالة هي المصدر الوحيد للدخل. والعمالة هي عنوان كرامة الناس لأنها تدل على تقديرهم للمجتمع. وفي القرار ١/٦٠، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ الذي أكد فيه من جديد رؤساء الدول والحكومات الحاضرين مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التزامهم ”بجعل توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، هدفا محوريا في سياساتنا الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، كجزء من جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. وسعيا إلى تحقيق العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع تلتزم الدول وكذلك المجتمع الدولي مجددا بمبادئ التنمية المستدامة.

٢ - ويتوقف توفير فرص العمل اللائق، إلى حد كبير، على إنتاجية العمالة وعلى السياسات الحكومية. ففي البلدان النامية، لا يزال تقسيم العمل وتنظيم العمل لا يسمح بعد ببلوغ مستويات العمالة المنتجة العالية جدا في البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، تعمل نسبة كبيرة من العمال في البلدان النامية بعض الوقت أو بصورة مؤقتة أو موسمية وهو ما يعني بالفعل العمالة المنقوصة.

ألف - التحديات

٣ - يستلزم تهيئة بيئة ملائمة لتوليد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع أولا وقبل كل شيء أن يكون هناك نمو ثابت يمكن التنبؤ به ومستدام وطويل الأجل في ظل السلام والأمن. وفضلا عن ذلك، لا ينبغي أن يفرض هذا النمو طلبات مشطة على قاعدة الموارد أو يثقل كاهل النظم الإيكولوجية. وينبغي أن تعزز السياسات على الصعيدين الوطني والدولي استخدام التكنولوجيات النظيفة وتعزيز إنتاجية الموارد.

٤ - وتسلم لجنة السياسات الإنمائية بأن ظروف العمالة تختلف كثيرا في البلدان النامية. ومن ثم فإن تحليل القضايا والاستجابة في مجال السياسات ينبغي أن تكون خاصة بكل بلد. ومع ذلك فمن الممكن تحديد عدد من القضايا وفئات المشاكل المشتركة في مجموعات كبيرة من البلدان على النحو المبين أدناه.

٥ - المسألة الأساسية في مجال صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية هي نمط النمو الاقتصادي والخيار التكنولوجي. ونظرا للتحدي المستمر المتمثل في وفرة الأيدي العاملة في البلدان النامية فإن تحقيق العمالة الكاملة ينبغي أن يكون هدفا شاملا في الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان، كغاية في حد ذاتها وكأداة حيوية للحد من الفقر. وهكذا ينبغي أن يكون هدف العمالة عاملا أساسيا بالنسبة لكل من الاقتصاد الكلي وسياسات التنمية الصناعية. ويستفاد من التجربة الإنمائية خلال العقد الماضي أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتوازن بين خياري كثافة رأس المال وكثافة العمل.

٦ - وتلاحظ اللجنة أن العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع لا تتحقق نتيجة لأي سياسة في حد ذاتها لكن نتيجة لمجموعة من التدابير والمبادرات وعدد كبير من الأطراف الاقتصادية الفاعلة. وفي حين تؤثر سياسات الاقتصاد الكلي في المستوى العام للعمالة، فإن سياسات الاقتصاد الجزئي تؤثر في خيار الأنشطة الاقتصادية وكذلك في كثافة القوة العاملة. ويتوقف اختيار السياسات الوطنية ومدى فعاليتها على الظروف الأولية وكذلك على مدى توافر أدوات معينة على مستوى السياسات ومدى فعالية تنفيذ السياسات المختارة. واستعرضت اللجنة العديد من التحديات في مجال السياسات الإنمائية، آخذة في الاعتبار أنه ليس هناك وصفة سياسية واحدة تناسب جميع البلدان في جميع الأوقات.

٧ - ولم تنم العمالة المنتجة بالمعدل المطلوب حتى في البلدان التي شهدت نموا اقتصاديا قويا في السنوات الأخيرة. وفي البلدان الأخرى، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما فتئ معدل النمو الاقتصادي متدنيا إلى حد لا يمكن أن يولد مثل هذه العمالة. وحالت الكوارث الطبيعية المتكررة، والمشاكل المستعصية في مجال الصحة العامة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراعات الداخلية والخارجية، والتدهور المستمر في المعدلات التجارية وفشل السياسات حال كل ذلك دون استغلال العديد من البلدان الأفريقية لفرص النمو الاقتصادي وتوفير العمالة. ولذلك بات من الضروري تقديم المزيد من الدعم الدولي وتبني مواقف سياسية أفضل لعكس هذه الحالة.

٨ - والبطالة المفتوحة هي إحدى مظاهر الفشل في توفير العمالة المنتجة. ونظرا لتدهور العمالة في القطاع الحكومي في البلدان النامية لأسباب شتى يواجه القطاع الخاص - المصدر الرئيسي للعمالة والنمو - تحديا يتمثل في أن يحقق نموا بوتيرة تجعله قادرا على استيعاب العاطلين عن العمل فضلا عن تحقيق إضافات صافية للقوة العاملة. وعندما تخفض الحكومات

في الإنفاق يعجز القطاع الخاص المنظم عن الخروج من حالة الفتور، ويصبح القطاع المنظم هو المصدر الوحيد للعمالة.

٩ - والعمالة المنقوصة، التي تتسم بوقوع جماهير الفقراء العاملين في فخ الأشغال التي لا تتطلب كفاءات عالية والمنخفضة الأجور في الزراعة والقطاع غير المنظم ظاهرة أخرى من ظواهر الفشل في توفير العمالة المنتجة. ويحصل خمسون في المائة من العاملين في العالم على أقل من دولارين في اليوم في عام ٢٠٠٥ وفقا للتقديرات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية[(١)]. وفي حالة أفريقيا، التي هي حالة قصوى، تمثل العمالة بأجر في القطاع المنظم ١٠ في المائة فقط من القوة العاملة ويتوفر الجزء الأكبر من الوظائف في العمل الحر في الزراعة وفي القطاع الاقتصادي غير المنظم. أما في بقية العالم النامي، فإن حصة العمالة في القطاع غير المنظم آخذة في الارتفاع كذلك.

١٠ - ولا يمكن دائما الاعتماد على الأسواق لتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق أو للتخفيف إلى أدنى حد ممكن من الآثار غير المناسبة على البيئة. لذلك فإن الاعتبارات المتعلقة بكفاءة السوق ومرونتها ينبغي أن تتوازن مع الاعتبارات المتعلقة بالحماية الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان تحقيق توازن بين المرونة والفعالية في حوار السياسات المتعلق بتهيئة بيئة ملائمة لتوفير العمالة والعمل اللائق. ويمكن أن تساعد المكاسب التي تتحقق على مستوى الإنتاجية والتكنولوجيا الموفرة للعمالة ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة النمو، على تحقيق مكاسب على مستوى النواتج لكنها تزيد كثيرا في النواتج على مستوى العمالة (أي نمو البطالة)، في حين أن الطلب على العمالة في البلدان النامية غالبا ما يعوقه الطلب الفعلي غير الكافي. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع معدل النمو السكاني والعوامل الديمغرافية الأخرى تزيد من عدد الأيدي العاملة.

١١ - ولاحظت اللجنة أهمية المؤسسات - بما في ذلك القوانين والعادات والممارسات - في تحقيق أهداف العمالة في المجتمع. وتتولى الحكومات المسؤولة أمام المحكومين وضع القوانين والسهر على النظام وسير النشاط التجاري بفعالية وتقوم بدور أساسي في تهيئة بيئة ملائمة لتوليد العمالة المنتجة والعمل اللائق. والقوانين المتعلقة بإنفاذ العقود وعمل مؤسسات السوق الأخرى تشكل أساس نمو القطاع الخاص وفعاليته وازدهاره. وقد تؤثر اللوائح في نسبة الأجور إلى الأرباح. وعلى سبيل المثال، فإن اللوائح المتعلقة بالأجر الأدنى وتعويض إنهاء الخدمة وسائر مستحقات الموظفين قد تؤدي إلى ترجيح كفة الحوافز لفائدة الموظفين

(١) Global Employment Trends Brief، جنيف، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، منظمة العمل الدولية.

الحاليين. بيد أنها يمكن أن تحفز أيضا إنشاء فرص العمل، أو تؤثر على الأمن الوظيفي أو على المرونة في ممارسات التشغيل.

١٢ - وينبغي ألا يغيب عن الأنظار في سياسات الاقتصاد الكلي الحاجة الماسة إلى زيادة العمالة المنتجة والعمل اللائق باستمرار وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع سياسات لتشجيع النمو الاقتصادي والعمالة بهدف تفادي ارتفاع معدلات التضخم ولبناء القدرات اللازمة للتصدي بفعالية للصدمات الخارجية. ولاحظت اللجنة أن التجارب المتناقضة في أمريكا اللاتينية حيث أدت معدلات التضخم المرتفعة إلى إعاقة النمو السريع، أما في الصين والهند فقد ظلت معدلات النمو مرتفعة دون أن تشعل فتيل التضخم. وتتيح هذه الفروق دروسا هامة للمستقبل.

١٣ - ويمكن أن تنشأ الصدمات المزعزعة للنظم الاقتصادية فجأة من الداخل أو من الخارج. ويمكن أن تتفاقم الأخطاء في السياسات المتعلقة بالأسواق المالية المحلية بسبب هروب رؤوس الأموال وسبب النقل السريع لرؤوس الأموال الذي أصبح ممكنا بفضل الابتكارات التكنولوجية. وبالفعل فإن زيادة الانفتاح على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي لا يؤدي فقط إلى تحقيق منافع محتملة بل وكذلك الوقوع في مهالك. تحرير حساب رأس المال في البلدان النامية أمر معقد أكثر مما كان يتصور في بداية التسعينات. فقد تم تعديل التدابير العلاجية لمواجهة الصدمات في الأسواق المالية الدولية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في التسعينات في ضوء التجربة، فضلا عن أنه لا بد من زيادة بحثها.

باء - رأس المال والتكنولوجيا يولدان العمالة المنتجة

١٤ - إن استخدام رأس المال المادي والبشري أساسي لتوليد العمالة المنتجة. والفارق الرئيسي بين العمال في البلدان النامية والعمال في البلدان المتقدمة النمو هو نصيب العامل من رأس المال هذا. وفي بعض الحالات، تكون الأسبقية للتنمية البشرية؛ وفي حالات أخرى يعتبر بناء الهياكل الأساسية وتنوع المعدات أكثر أهمية. ولا يمكن أن يتمتع السكان بصحة جيدة ويحصلون على تعليم جيد دون أن تتوفر لهم المرافق الصحية والتعليمية اللازمة، وبالمقابل لا يمكن العثور على عمالة منتجة دون مصانع ومعدات وطرق وسكك حديدية.

١٥ - يؤثر التقدم التكنولوجي جزئيا على الزيادة في الإنتاجية، غير أن التغير الهيكلي للتنوع الاقتصادي يعد أيضا من العوامل الهامة في حالة البلدان النامية. ففي سوق عالمية تتكامل باستمرار من الضروري أن تطبق أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى سياسات تشجع هذه التغييرات من أجل تحسين قدرتها على المنافسة. ويلزم تهيئة بيئة نظامية ومؤسسية ملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لتحقيق هذه الأهداف. وفي حين تحد القدرة الشرائية غير

الكافية في السوق المحلية من إمكانات هذه الاستثمارات، فقد يكون من المناسب توخي سياسات أعمال وطنية ابتكارية مثل قانون ضمان العمالة الريفية لعام ٢٠٠٥ في الهند، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأكبر حجما ذات الهياكل الاقتصادية المحلية المتكاملة جيدا[٢].

١٦ - وهناك غالبية كبرى من المؤسسات والمنظمات العمالية في البلدان النامية خارجة عن الإطار المؤسسي الرسمي حيث لا تزال أسواق العمالة منظمة بصرامة وتخضع لضرائب كبيرة. وتؤدي بعض هذه اللوائح بسبب رفعها لتكاليف العمالة إلى كساد العمالة في القطاع المنظم - لا سيما في أوساط العاملين من الشباب والنساء ذوي المهارات المتدنية - مما يدفعهم إلى البحث عن العمل في القطاع غير المنظم بدلا من ذلك.

جيم - التركيز بوجه خاص على الشباب والمرأة والمهاجرين

١٧ - تبلغ نسبة جميع العاملين من الشباب في العالم ٤٧ في المائة[٣]. وعلاوة على ذلك، فمن الأرجح أن يفوق عدد الشابات العاطلات عدد الشباب. ويمكن أن تتأثر ظروف عمل الشباب من الذكور والإناث بصورة إيجابية من خلال تحسين إمكانية توفير العمل عن طريق توفير التعليم الرسمي الجيد والتدريب المهني المناسب من خلال توفير المعلومات والخدمات المفيدة بشأن سوق العمل.

١٨ - وهناك احتمال أقل في أن يفوق عدد النساء العاملات بأجر عدد الرجال. ويؤدي الفصل المهني إلى إضعاف وضع العمل، مما يؤثر في التوظيف والإيرادات وممارسات الترقية.

١٩ - وبسبب الفوارق الكبيرة في الأجور وفي فرص العمل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتتدفق موجات كبيرة من الهجرة الدولية من الجنوب إلى الشمال. وهناك أيضا هجرة مؤقتة كبيرة للبحث عن العمل بين البلدان النامية في شرق آسيا وجنوبها وغربها. وتكبد هذه الحركات تكاليف للبلدان الموفدة والبلدان المتلقية على حد سواء وتعود عليها بمنافع. وتنقل العمالة هو جزء لا يتجزأ من العالم الآخذ في العولمة وبالتالي ينبغي أن يشملها التعاون الدولي وتنظم كما هو الشأن الآن بالنسبة لحركة البضائع والاستثمار والتكنولوجيا عبر الحدود الوطنية.

---

(٢) انظر وزارة التنمية الريفية، حكومة الهند، القانون الوطني لضمان العمالة الريفية - ٢٠٠٥، يمكن الاطلاع عليه على الموقع: http://nrega.nic.in/ (افتتح في نيسان/أبريل ٢٠٠٦). ويكفل القانون ١٠٠ يوم على الأقل من العمل الذي لا يتطلب مهارات لكل أسرة معيشية ريفية بأجر يومي. ويتم تشغيل الأفراد الكبار من الأسر المعيشية في مشاريع للأشغال العامة تحددها المؤسسات الحكومية المحلية في إطار البرنامج.

(٣) انظر الحاشية ١.

دال – القضايا المتعلقة بالعمالة في مجال التعاون الدولي

٢٠ – يمكن أن يسهم التعاون الدولي من خلال تدفقات الاستثمار والتجارة والمعلومات في التخفيف من حدة الأثر السلبي للصدمات الناشئة عن الأزمات المالية والهشاشة الإيكولوجية ومعدلات التبادل التجاري على العمالة والنمو.

٢١ – وينبغي للشركاء في التنمية أن يجعلوا العمالة المنتجة والعمل اللائق جزءا لا يتجزأ من استراتيجية تعزيز النمو والحد من الفقر. ويمكن أن يولد تحرير التجارة فرص عمالة جديدة غير أنه يمكن أيضا أن يؤدي إلى فقد الوظائف ومفاقمة الضعف. وتحتاج أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل الأخرى إلى دعم خاص من النظام المتعدد الأطراف لتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة للمشاركة في الأسواق العالمية. وينبغي أن تتضمن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف أحكاما تتعلق بتقييم الأثر الاجتماعي وتشجيع العمل اللائق. ويجب أيضا أن تشير برامج مؤسسات بريتون وودز إلى العمالة بوصفها هدفا أساسيا حتى لا يخضع الطلب الفعلي دون داع إلى قيود الهدف منها التصدي للصدمات الخارجية.

٢٢ – ويمكن أن يسهم العمل الدولي من خلال تخفيف عبء الدين وتحسين العلاقات بين المانحين والمتلقين في تهيئة ظروف ملائمة لتوليد العمالة المنتجة في أقل البلدان نموا. ولمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على توليد الوظائف ينبغي أن تيسر البلدان المتقدمة النمو فتح أسواقها أمام الواردات من السلع والخدمات التي لهذه البلدان فيها ميزة مقارنة، مثل المصنوعات والخدمات الزراعية الكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

٢٣ – والأهداف الإنمائية للألفية هي معالم على طريق التنمية المستدامة. وباعتماد المجتمع الدولي لهذه الأهداف، فإنه التزم لأول مرة، بأهداف كمية ضمن فترة زمنية محددة. وقد يؤدي توسيع نطاق هذا النهج، من توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية ليشمل الأنشطة الأخرى الهامة بيئيا إلى تعزيز إمكانات العمالة.

٢٤ – ويمكن توليد الموارد الإضافية الضرورية لتحقيق أهداف العمالة المنتجة من خلال الآليات الابتكارية. ففي مجال السياسة البيئية العالمية، تم إنشاء صناديق التكيف والتعويض أو أنه يجري النظر في إنشائها. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم في عملية للاتجار الدولي برخص إطلاق الانبعاثات في المستقبل تشمل البلدان الصناعية والبلدان النامية الجديدة، الاستعاضة عن آلية التنمية النظيفة الثنائية القائمة بعملية اتجار متعددة الأطراف برخص إطلاق الانبعاثات، ويمكن بالتالي أن تؤدي إلى تحويل قدر كبير من الموارد المالية إلى البلدان الأكثر فقرا. وبهذه الطريقة، يمكن أن تدعم السياسات والمبادرات الموجهة نحو تعزيز التنمية المستدامة بيئيا السياسات الوطنية المولدة للعمالة في البلدان النامية.

هاء – توصيات تتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

٢٥ – ينبغي استهداف السياسات الوطنية حتى تولي أهمية أكبر للعمالة وتحفز توفير العمالة ونموها. وينبغي أن تعزز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بقوة الاتساق بين السياسات المالية والاقتصادية من جهة، والعمالة وسياسات سوق العمل والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الفهم الكافي للمنافع التي يمكن أن تتحقق من زيادة الانفتاح على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي ولمخاطره المحتملة يكتسي أهمية حيوية في وضع استراتيجيات عمالة وطنية فعالة.

٢٦ – ولا بد لأي استراتيجية يمكن تحقيق العمالة المنتجة والعمل اللائق في أشد البلدان فقرا أن تشمل دعم القطاعات التقليدية في الزراعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع الصغرى من خلال برامج مصممة بإحكام تشمل دعم التكنولوجيات الجديدة، والائتمان الصغير لتشجيع التسويق على الصعيدين المحلي والدولي ودعمه. وينبغي توجيه صياغة السياسات نحو رفع الإنتاجية وتيسير اتجاه التنويع من الزراعة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٢٧ – ومن شأن الأنماط الجديدة للتدريب المهني التي تشجع تدريب العمال داخل المؤسسات أن تساعد على ملائمة المهارات والطلبات لتعزيز الخبرة في مجال العمل. ومن شأن الأشكال الابتكارية الأخرى للتدريب، مثل تبادل برامج الشباب في مختلف المناطق والبلدان، وبرامج التشغيل، وإسداء المشورة، أن تساعد الشباب على الحصول على وظائف لائقة. وعلاوة على ذلك، من الضروري وضع قانون لحماية العمالة لكفالة الإنصاف والأمن الأساسي للعاملات الشابات. ومن الأهمية بمكان وضع برامج عمل تجمع بين أنشطة تربية الأطفال وأنشطة العمل.

٢٨ – وفي معظم البلدان النامية، هناك غالبية كبرى من المؤسسات والعمال الذين لا يشكلون جزءا من الإطار المؤسسي الرسمي. وفي حين يتعين على الحكومات اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج الأنشطة غير الرسمية في القطاع المنظم ينبغي لها كذلك أن تبحث الترتيبات البديلة لتوسيع نطاق مؤسسات القطاع المنظم. وينبغي أن تركز الجهود الأساسية في مجال السياسات في هذا الصدد على دعم فرص الوصول إلى الأرض والتمويل والخدمات الإرشادية.

الفصل الثالث

التعامل مع الضعف وعدم الاستقرار الاقتصاديين: الاستجابات على صعيد السياسات الوطنية والدولية

١ - استعرضت لجنة السياسات الإنمائية الجهود المبذولة على صعيد السياسات من أجل تعزيز النمو والتنمية، لاسيما الجهود الرامية إلى بناء القدرات لمواجهة الصدمات الاقتصادية.

ألف - الضعف الاقتصادي

٢ - يركز هذا الفصل على الضعف في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية التي لا تخضع لسيطرة البلد المباشرة. وهو لا يتناول حالات عدم الاستقرار المؤقت ولا الصراعات ولا الكوارث الطبيعية.

٣ - والصدمات هي تغييرات كبيرة في الظروف الاقتصادية، وقد تنطوي على تحركات مواتية مثل وقوع ارتفاع حاد في أسعار الصادرات، أو تحركات غير موات مثل حدوث طفرة في سعر إحدى الواردات الأساسية. والضعف في مواجهة الصدمات خاصية بلدان نامية عديدة، لا سيما أقل البلدان نموا. بل أن الضعف الاقتصادي هو مفهوم يساعد على تحديد أقل البلدان نموا، وهي مهمة رئيسية تضطلع بها لجنة السياسات الإنمائية (انظر الفصل الرابع). فأقل البلدان نموا هي التي تتأثر بشكل خاص بالتطورات الخارجية. ويتناول هذا الفصل الضعف الديناميكي الذي هو خاصية هيكلية في البلدان حيث تؤدي الصدمات إلى فرض قيود طويلة الأجل على النمو والتنمية.

٤ - وتتأثر قدرة أي بلد على إدارة الضعف الديناميكي بعدد من العوامل منها مساحة البلد ومستوى التنمية فيه، وقدرته الإنتاجية والمؤسسية والبشرية على استيعاب التغير السريع، وتماسكه الاجتماعي. وتعجز معظم البلدان النامية عن التعامل بمفردها مع بعض أنواع الصدمات مثل أزمات الطاقة والأزمات الناشئة عن التقلبات في الأسواق المالية وأسواق السلع على الصعيد الدولي، وتحتاج هذه البلدان إلى استجابة دولية.

باء - الاستجابات على الصعيد الوطني

٥ - في الأمدين المتوسط والبعيد، يمكن للسياسات المناسبة المتخذة على الصعيد الوطني أن تساعد على تلافي الصدمات وبناء القدرة على استيعاب آثار الصدمات الخارجية بفعالية أكبر. وقد تكون القدرة على مواجهة الصدمات ناتجا ثانويا للتنمية غير أن البلدان المعرضة للصدمات الاقتصادية في حاجة إلى إنشاء مؤسسات ملائمة للتعامل مع هذه الأحداث.

ويُعزى نجاح البلدان التي قامت بتلافي الصدمات أو إدارتها إلى اتخاذها استراتيجية طويلة الأجل قوامها الاستخدام البناء للمعارف والتقاليد المحلية. وترتبط هذه الاستجابات التكييفية بعدد من المجالات الهامة في السياسة الوطنية.

١ - الحكم

٦ - إن الأمم التي تعتمد آليات لصنع القرار تتسم بالانفتاح والشمولية هي الأقدر على بناء القدرة على مواجهة الصدمات والتصدي لآثارها. ويختلف أثر الصدمات الاقتصادية باختلاف قطاعات المجتمع، وقد تؤدي بالتالي إلى انعدام الاستقرار السياسي ونشوب الصراع الداخلي. ومن خلال تهيئة مناخا من الثقة وتوطيده للتماسك الاجتماعي، يصبح الحكم السليم، قادرا على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من احتمالات نشوب الصراعات. ومن الجوانب الأخرى للحكم السليم، ما فتئت حماية حقوق الملكية تشكل عاملا أساسيا ساهم في إحراز النجاح في العديد من البلدان.

٧ - وموريشيوس مثال لبلد أولى عناية خاصة لسيادة القانون، وحقوق الملكية، وبناء توافق الآراء السياسي. ولَّما أدركت الحكومة في أيام الاستقلال الأولى احتمال نشوب الصراع، وضعت الاستراتيجيات وأنشأت المؤسسات لتعبئة السكان للبحث عن سبل جديدة لتنويع الأنشطة الاقتصادية والتقليل من تعرض البلد للصدمات.وكان الإقبال على الحوار والنقد جانبين أساسيين من جوانب منع نشوب الصراعات في موريشيوس وبوتسوانا، وهو ما أسفر عن بروز نظام قائم على الجدارة وممارسات الإدارة السليمة في أنشطة حكومية متنوعة. وفي بوتسوانا، أُحرز تقدم اقتصادي لا بفضل القيادة المستنيرة فحسب بل بالاستفادة أيضا من ثقافة البلد التقليدية القائمة على الشمولية. و بوتسوانا دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب منذ حصولها على الاستقلال. وقد لا يقل عن ذلك أهمية أن المجتمع المدني يضطلع بدور إيجابي في مجال صياغة السياسات إضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني كثيرا ما تضع توصيات بديلة بشأن السياسات لإكمال البرامج الحكومية. وقد برهن الرأس الأخضر أيضا على أن الانفتاح السياسي والديمقراطية القائمة على المشاركة أداتان قيّمتان لصياغة السياسات الرامية إلى التغلب على الضعف الاقتصادي وتنفيذها. ويبدو هذا النهج واضحا من خلال ورقة استراتيجية النمو والحد من الفقر التي تبين الاستجابة الحكومية للتحديات التي يواجهها الرأس الأخضر نتيجة لضعف البلد الاقتصادي.

٢ - رأس المال البشري والاجتماعي

٨ - لا بد من الجمع بين قواعد واضحة وشفافة لتقديم المساعدة الاجتماعية وبرامج حكومية فعالة من أجل التصدي للمعاناة الإنسانية الناشئة عن الصدمات. وفي الرأس الأخضر شرعت الحكومة في بذل جهود لإصلاح مشاريع الأشغال العامة التي تهدف إلى التصدي لحالات الجفاف وما يتصل بها من نقص في الغذاء، وذلك بالاستعانة بنظام توجيه مجتمعي لاختيار المستفيدين. وفي المكسيك، حيث تشترك المناطق الريفية المهمشة مع أقل البلدان نموا في خصائص عدة، تؤدي الصدمات إلى إضعاف القدرة على تحقيق التنمية في المستقبل حيث تقوم الأسر ببيع الأصول المنتجة أو بسحب أطفالها من المدارس للحفاظ على مستوى الاستهلاك. ويُستخدم نظام لتحويل النقد كشبكة أمان للأسر الفقيرة ويحفز الاستثمار في التنمية البشرية إذ يُشترط للاستفادة من الدخل المحوّل مواظبة الأطفال على الدراسة وحصول الأمهات والرضع على الخدمات التي توفرها المراكز الصحية. ويشجع أيضا البرنامج الأسر على مواصلة الاستثمار في صحة أطفالها وتعليمهم خلال فترات الصدمات الاقتصادية.

٩ - وتقدم تجارب العديد من البلدان البرهان على الروابط الوثيقة بين التعليم والقدرة على مواجهة الصدمات. ففي الرأس الأخضر، استند النمو إلى تطوير الصناعة والخدمات مصحوبا بارتفاع مستويات الإنتاجية مدعوما بفسح مجال التعليم على نطاق واسع. وقد حقق الرأس الأخضر بالفعل نسبة التحاق المدارس الابتدائية قدرها ١٠٠ في المائة، وتدعو استراتيجية النمو الحالية إلى إعادة تحديد محور تركيز النظام التعليمي بحيث يوفر المهارات المطلوبة في القطاعات المراد تنميتها مستقبلا. أما بوتسوانا، فإضافة إلى ضعفها الاقتصادي، فقد عانت منذ الاستقلال من نقص الأصول البشرية. وعلى الرغم أنه لم يكن فيها في البداية، في عام ١٩٦٦، سوى عدد قليل من المدارس فإن نسبة إنهاء الدراسة الابتدائية فيها تجاوزت ٩٠ في المائة لدى الذكور والإناث على حد سواء. بيد أن توسيع نطاق فرص الحصول على التعليم الرسمي سبقه التدريب والتمرين على اتخاذ القرارات. ويكتسي دور تعليم البالغين أهمية حاسمة حين يستلزم وضعُ وتنفيذ حلول جديدة مشاركةً واسعة النطاق. وفي الوقت نفسه، تستند قدرة المجتمع المدني وأحزاب المعارضة على القيام بدور بناء في مجال وضع السياسات إلى المستوى الثقافي للسكان المرتفع نسبيا.

١٠ - وفي موريشيوس، ساهمت سياسات التجارة والصناعة معا في التخفيف من الضعف الاقتصادي عن طريق تنويع الإنتاج وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النسيج وغيرها من الصناعات القائمة على كثافة اليد العاملة. وواضح أن السياسات كان لها دور

هام غير أن النجاح لم يكن ليتحقق لولا إلمام قطاعات واسعة من السكان بالقراءة والكتابة من أجل دعم عملية سياسية تقر بالحاجة إلى المصالحة. إضافة إلى ذلك، استلزم التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعال أن تقوم موريشيوس ببناء القدرات على المستويات الحكومية جميعها.

١١ - ويمكن أن يقوم المغتربون بدور هام عن طريق عكس مسار نزوح الأدمغة مضيفين بذلك إلى رصيد الموارد البشرية الوطنية، أو عن طريق التحويلات. وعلى سبيل المثال، ففي الرأس الأخضر، تعتبر التحويلات شبكة أمان هامة. وتقدم الحوافز لتشجيع غير المقيمين على الإيداع في النظام المصرفي مساهمين بذلك في تنمية أنشطة الوساطة وفي زيادة الاستثمار في نهاية المطاف، لا سيما في قطاع البناء.

٣ - الإدارة الضريبية والمالية

١٢ - نادرا ما يكون لدى البلدان ذات الدخل المنخفض (وخاصة أقل البلدان نموا) فائض في الميزانية أو في الحساب الجاري. وكثيرا ما يسفر انعدام القدرة على استيعاب الصدمات السلبية عن انخفاض الاستثمارات في الهياكل الأساسية والصحة والتعليم مما يُضعف إمكانات النمو في المستقبل ويفاقم الضعف الاقتصادي. والنظم المالية غير المتطورة تجعل التكيف أكثر صعوبة، علاوة على أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يخل بسلامة النظام المالي. وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كانتا في عقد التسعينات مثالا على الصعوبات التي تواجهها البلدان التي تفتقر إلى أدوات السياسة المالية والنقدية الكافية لتيسير التكيف. وبينما يُوصى في كثير من الأحيان بتخفيض قيمة العملة لإصلاح العجز الخارجي، تشير تجربة مالي في التسعينات إلى أن ذلك لن يأتي بالضرورة بحل لاختلالات الاقتصاد الكلي نظرا للارتفاع الحاد في أسعار السلع الاستهلاكية الذي يصاحب تخفيض قيمة العملة. وتبرز هذه الإشكالية أهمية الإدارة الحكيمة لسعر صرف حقيقي مستقر كأداة هامة لكفالة استقرار الاقتصاد الكلي.

١٣ - وتبين هذه الأمثلة الحاجة إلى تضافر الجهود المحلية والدولية لتحسين القدرة على التنبؤ بالصدمات المالية، ووضع آليات للحماية منها من أجل تقليل آثارها المباشرة والاستعانة بموارد وأدوات جديدة للتخفيف من وطأة العواقب السلبية. ويستلزم النهج الوقائي الرئيسي حصافة مالية وتهيئة مناخ استثماري يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن الاعتماد على الاقتراض القصير الأجل. وقد يكون ''تكديس'' القدرة على الاقتراض عن طريق وضع ترتيبات خاصة مع المؤسسات المالية الخاصة والمؤسسات المالية الدولية وعن طريق التعاون الإقليمي أو الدولي ثاني أفضل خيار بعد احتياطيات تحقيق الاستقرار.

١٤ - وتنويع النواتج المحلية والصادرات عامل أساسي للحد من الضعف الاقتصادي في مواجهة التغيرات التي تطرأ على الطلب الخارجي والأسعار الدولية. بيد أن نطاق التنويع محدود في الاقتصادات الصغيرة. وإضافة إلى ذلك، فإن نقص العمالة الماهرة قد يعوق محاولات التنويع في المجالات الأكثر كثافة للمهارات. ولذا تحتاج البلدان إلى الوقت لتنمية الأصول البشرية، لكن ضعفها في مواجهة التغيرات في الطلب الخارجي يجعل التنويع حاجة ملحة، خاصة حين تتراجع أسعار السلع التي تشكل نسبة عالية من صادراتها.

١٥ - وتمكنت البلدان النامية التي نجحت في تنويع اقتصاداتها من الاستعانة بمزيج من السياسات شملت التوسع في التعليم فضلا عن السياسات التجارية والصناعية. فقد ساعدت هذه السياسات المتنوعة موريشيوس على سبيل المثال في تنويع مجموعة من أنشطة تجهيز الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لصناعة النسيج وغيرها من الصناعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة.

جيم - الاستجابات على الصعيد الدولي

١٦ - تشجع العناصر الفاعلة الدولية، العامة منها والخاصة، البلدان النامية على اعتماد نظام تجاري ومالي أكثر انفتاحا وتحررا. ورغم أن توقعات الزيادة في تدفقات رأس المال كانت واعدة للتنمية، فإن هذه التدفقات كثيرا ما تأتي مصحوبة بمخاطر كبيرة. فقد أدت الخسائر الناجمة عن الصدمات على مستوى أسعار الصرف وأسعار الفائدة إلى أزمات مالية في عقدي الثمانينات والتسعينات. وكانت الخسائر فادحة في قطاعات وبلدان استخدمت الاقتراض القصير الأجل لحل مشاكل طويلة الأمد. واستجاب المجتمع الدولي لهذه الأزمات المالية بإعادة جدولة الديون وتخفيف الدين وبذل الجهود من أجل تنسيق الإشراف المالي. وساهم الابتكار في المجال المالي، وتقاسم الأعباء في شكل سندات برادي، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في تخفيف عبء الدين. وقد ساعد تخفيف الدين الكثير من البلدان حين جاء في سياق استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى المشاركة الواسعة النطاق وتوجيه الموارد بفعالية نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأهمية الحاسمة. بيد أنه تبين أن إجراء تخفيف عبء الدين لم يكن ملائما لتوفير الموارد الكافية لتنمية القطاعات المنتجة.

١٧ - وتعترف المنظمات الدولية الآن بالحاجة إلى مساعدة البلدان فيما تبذله من جهود من أجل جذب تدفقات رأس المال الخاص اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية والأنشطة التجارية. ويشارك مصرف التسويات الدولية ومنتدى تحقيق الاستقرار المالي في الجهود الرامية إلى تعزيز الإشراف المالي ووضع المعايير والقواعد لتعزيز الإدارة المالية السليمة. ويشجع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي البلدان النامية على المشاركة في تقييمات القطاع المالي، وهما يعملان

مع المانحين لتوفير المساعدة التقنية المطلوبة لإصلاح ما يظهر من مواطن ضعف. وشرعت المنظمات الإقليمية، مثل منظمات المشرفين على المصارف في أمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا وجنوبها، في بذل جهود مكثفة في مجال التدريب لإعداد المراقبين المصرفيين وواضعي النظم المصرفية لمواجهة التحديات المتأصلة في الاقتصادات الأكثر انفتاحا. ويوفر صندوق إقليمي في أمريكا اللاتينية إمكانية فرصة الاستفادة للوصول إلى الاحتياطات التي يمكن أن تكون أداة وقائية لدرء الصدمات المالية.

١٨ - وتبشر الجهود الإقليمية بإصلاحات إدارية أوسع نطاقا. وقد قاد مصرف التنمية الإفريقي مناقشات بشأن الإدارة في أفريقيا في أواخر التسعينات. وآلية استعراض الأقران الطوعية التي أُدخلت كجزء من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أصبحت في الآونة الأخيرة السياق الذي يستعين به الإتحاد الأفريقي لتعزيز الحوار بشأن الشفافية والإدارة السليمة بين الدول الأعضاء، وأغلبها من أقل البلدان نموا.

١٩ - وترتبط حالات أخرى من حالات الضعف وعدم الاستقرار بالإجهاد البيئي أو الضرر الإيكولوجي. فنقص المياه والأضرار التي تنجم عن العواصف قد تزداد كثافة نظرا للتغيرات الراهنة في المناخ. وثمة نوعان من الاستجابات الدولية لهذه التطورات ولتكاليفها الاقتصادية الباهظة، هما: العمل الذي تقوم به المنظمات، مثل مختلف المبادرات المتعلقة بأحواض الأنهار، لتلافي النقص في الإمدادات أو الأضرار؛ والمبادرات الرامية إلى ضمان توفير المياه النقية والتي تندرج في إطار الجهود التي تبذلها الشراكات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقوم المجتمع الدولي، عملا باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بإنشاء الصناديق المعنية بالمناخ وتقديم المساعدة التقنية لمعاونة أقل البلدان نموا على التصدي لهذا الضعف.

٢٠ - وكثيرا ما تتعثر الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا على صعيد السياسات الوطنية من أجل تنويع المنتجات المصدرة بسبب الدعم المقدم للزراعة، والقيود التي تفرضها البلدان المتقدمة للحيلولة دون الوصول إلى الأسواق الهامة، والصعوبات المواجهة في إنشاء صناديق تثبيت أسعار السلع على الصعيدين الدولي والإقليمي وفي كثير من الأحيان يتجاوز نطاق التقلبات في أسعار السلع قدرات احتياطيات تثبيت أسعار السلع. ففي أمريكا الوسطى، أدى فشل الاتفاق الدولي للبُن في عام ١٩٨٩ إلى قيام فرادى البلدان في المنطقة بإعادة هيكلة صناديق الدعم. بيد أن نجاح البلدان يعتمد على الجهود الوطنية في ميدان البحوث وعلى الإصلاحات في مجالات التسويق والإنتاج والتوزيع.

٢١ - وتركز الجهود الدولية الآن على المخزونات الاحتياطية للتخفيف من الأثر المباشر للصدمات وإتاحة الوقت لتنويع الإنتاج المحلي. وفي هذا السياق، أعلن صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة عن إنشاء مرفق للأزمات الخارجية المنشأ صمم خصيصا للبلدان ذات الدخل المنخفض (وهو ما كانت لجنة السياسات الإنمائية قد اقترحته منذ سنوات). وستُقدم المساعدة في شكل قروض بفائدة منخفضة كما ستتاح كتأمين ضد الصدمات المرتبطة بالتغيرات في أسعار السلع وبالكوارث الطبيعية والصراعات.

دال - توصيات

٢٢ - تمكن عدد قليل جدا من البلدان التي تعاني ضعفا شديدا من اكتساب القدرة اللازمة على مواجهة الصدمات من أجل الحفاظ على مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، طبقت كل من بوتسوانا والرأس الأخضر وموريشيوس استراتيجيات طويلة الأجل تشتمل على تدخلات في جميع قطاعات الاقتصاد فضلا عن تدخلات في قطاعات محددة ومستهدفة. والأهم من ذلك أن هذه البلدان قامت بتحديد وتعزيز الموارد التي تشكل وقاية على المدى المتوسط، وتوفر ''استراحة قصيرة'' لإحداث تحولات اجتماعية تستغرق عشرات السنين. وقد فعلت بوتسوانا ذلك بإنشاء احتياطي من مبيعات المعادن، وموريشيوس بتحديد أكثر اتفاقات السكر ربحية، والرأس الأخضر بمواصلة جذب التحويلات. وتمكنت هذه البلدان بفضل هذه التدابير من أن تكون لديها حماية مالية خلال فترة الاستثمار في التعليم والهياكل الأساسية اللازمة من أجل التحول إلى هيكل اقتصادي أقل ضعفا في مواجهة الصدمات.

٢٣ - وتُحدد مجموعة التوصيات التالية التدخلات على صعيد السياسات التي يمكن أن تساهم في بناء القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية. ولا بد من مواءمة ترتيب هذه التدخلات بدقة مع ظروف كل بلد، ومع التغيرات الاقتصادية والبيئية الوشيكة في المناخ العالمي.

١ - الحكم الرشيد

- كفالة سيادة القانون وحماية حقوق الملكية وبناء توافق آراء سياسي.
- زيادة القدرة على التنبؤ بمخاطر الصدمات الخارجية ورصدها وتقييمها وذلك بإنشاء المؤسسات والأدوات المناسبة.
- وضع آليات لصنع القرار تتسم بالانفتاح والشمولية لتعبئة جهود أصحاب المصالح من أجل الانتعاش والتنمية الاقتصاديين.

- تصميم سياسات تستفيد من المؤسسات المحلية القائمة وإنشاء آليات تسمح بمشاركة المجتمعات المحلية مشاركة كاملة بما يكفل ملكية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - رأس المال البشري والاجتماعي

- كفالة عدم إعاقة الصدمات الاقتصادية وصول الفئات الضعيفة إلى خدمات الرعاية الصحية.
- تكييف التعليم مع الاحتياجات الخاصة بالاقتصادات الضعيفة عن طريق إدماج المعارف التقليدية المحلية، وبناء القدرات لغرض تطبيق التكنولوجيات الحديثة وتحقيق المشاركة الديمقراطية.
- تدريب الموظفين العموميين لتحسين مهاراتهم الإدارية وتعزيز الممارسات الديمقراطية.
- وضع مناهج مبتكرة للراشدين والشباب لبناء القدرة على اتقاء الصدمات الاقتصادية والتخفيف من وطأتها.
- تقديم الحوافز للمهاجرين عبر الحدود الوطنية لاستثمار الأصول النقدية والمهارات والأفكار في أوطانهم.
- وضع وتنفيذ قواعد واضحة وشفافة لتقديم المساعدة الاجتماعية.
- التفاوض مع الحكومات والشركات بشأن فرص التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لتشجيع تقاسم الموارد البشرية بين البلد الأصلي وبلد الإقامة، وتيسير التحويلات.

٣ - الإدارة الضريبية والمالية

- الجمع بين السياسات التجارية والصناعية من أجل تخفيف حدة الضعف الاقتصادي عن طريق تنويع الإنتاج والصادرات وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع سياسات وأدوات مالية ونقدية لكفالة استقرار أسعار الصرف وقدرتها التنافسية.
- دعم إنشاء أسواق لاستثمار رؤوس الأموال والتقليل إلى أدنى حد من الحاجة إلى القروض القصيرة الأجل من أجل التنمية الطويلة الأجل.
- إنشاء المؤسسات المالية، بما في ذلك مختلف أشكال التمويل للمشاريع الصغيرة فضلا عن المصارف وشركات التأمين، لتقديم المنتجات والخدمات للفقراء.

- بناء احتياطيات مالية كافية يمكن استخدامها كصندوق لتحقيق الاستقرار ولمواجهة حالات الطوارئ من أجل التخفيف من وطأة الصدمات الخطيرة.

٤ - على الصعيد الدولي

- تشجيع الجهود الدولية من أجل تطوير المبادلات المالية في البلدان النامية، تشمل أدوات لإدارة مخاطر تغير أسعار السلع الأساسية.
- وضع ترتيبات تنفذ في حالات الطوارئ للاقتراض من المؤسسات المالية الخاصة والمنظمات المالية الدولية من خلال التعاون الإقليمي والدولي.
- وضع قواعد لتوفير التمويل الكافي في حالات الصدمات.
- تيسير التعاون مع مراكز البحوث العالمية والإقليمية لتعزيز إجراء البحوث بشأن إيجاد أسواق ومنتجات جديدة لدعم التنوع.
- تقديم الدعم للمبادرات ذات التركيز الإقليمي، مثل خطة العمل من أجل أفريقيا، بهدف التصدي للصدمات الخارجية.
- دعم المقترحات الرامية إلى وضع مبادرات بحث دولية بشأن تغير المناخ تركز على البلدان النامية.
- إصلاح السياسات التجارية والزراعية في البلدان النامية بوقف الدعم المقدم للزراعة وإزالة الحواجز التجارية التي تعوق صادرات البلدان النامية.
- تحسين فعالية التنمية باختيار بلدان ضعيفة تُرشح لتلقي المساعدة بهدف بناء القدرة على إدارة الصدمات.

الفصل الرابع

استعراض مركز أقل البلدان نموا

ألف – مقدمة

١ – عملا بأحكام الفقرة ٩، من المرفق الأول، لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٤٦، أجرت لجنة السياسات الإنمائية الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمركز أقل البلدان نموا.

٢ – وتعد البلدان المنخفضة الدخل بلدانا أقل نموا إذا كانت تواجه عقبات هيكلية في النمو. ومؤشرات هذه العقبات هي شدة ضعف اقتصاداتها وتدني مستوى رأسمالها البشري، وفقا للمعلومات المتاحة حاليا بشأن عملية التنمية. ويهدف الاستعراض إلى تحديد البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من معوقات هيكلية شديدة، دون الخوض في تحديد أسباب تلك المعوقات.

٣ – ولتحديدها أقل البلدان نموا، تنظر اللجنة في ثلاثة أبعاد لحالة التنمية في كل بلد: مستوى الدخل؛ ورصيد الأصول البشرية؛ والضعف الاقتصادي. ولإجراء عملية الاستعراض، تطبق اللجنة، تحديدا، المعايير التالية لهذه الأبعاد على التوالي: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ؛ و (ب) مؤشر الأصول البشرية؛ و (ج) مؤشر الضعف الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ففي عام ١٩٩١، قررت لجنة التخطيط الإنمائي في ذلك الوقت، في تقريرها عن دورتها السابعة والعشرين، أنه لا يجوز النظر في إدراج البلدان التي يتجاوز تعداد سكانها ٧٥ مليون نسمة، في قائمة أقل البلدان نموا[٤].

٤ – وخلال عملية الاستعراض، تقرر اللجنة مستويات العتبة لكل معيار من المعايير الثلاثة لتحديد البلدان التي يجب أن تضاف إلى فئة أقل البلدان نموا أو ترفع منها. ولكي يضاف البلد إلى الفئة، يجب أن يستوفي جميع المعايير الثلاثة؛ وهي الوصول إلى مستويات العتبة اللازمة لإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا، وفقا لجميع المعايير الثلاثة. ولكي يكون البلد مؤهلا لرفع اسمه من القائمة يجب أن يصل البلد إلى مستويات العتبة اللازمة لرفع أسماء البلدان من القائمة وفقا لمعيارين على الأقل من المعايير الثلاثة المذكورة أعلاه، أو أن يتجاوز نصيب الفرد فيه من الدخل القومي الإجمالي ضعف مستوى العتبة، وأن يكون هناك احتمال في أن

(٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ١١(E/1991/32)، الفقرة ٢٣٧. أحاطت الجمعية العامة علما مع التقدير، في الفقرة ١ من قرارها ٢٠٦/٤٦، بالمعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا.

يستمر مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عاليا. ولكي يرفع اسم البلد من القائمة لا بد أن يكون مؤهلا لرفع اسمه من القائمة في استعراضين متتالين على الأقل من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات. وتهدف هذه القوانين المتعلقة برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا إلى ضمان عدم رفع البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا من القائمة ما لم تتحسن آفاق تنميتها تحسنا كبيرا. وتقع مسؤولية اتخاذ قرار رفع اسم البلد من القائمة أو عدم رفعه على كاهل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الجمعية العامة في النهاية. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية لا تدرج أي بلد في القائمة إلا بموافقة ذلك البلد.

٥ - وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما، في مقرره ١/٢٠٠٦، بتوصيات اللجنة فيما يتعلق بالمبادئ العامة وصقل المعايير بهدف تحقيق العدالة في معاملة البلدان في الحالات المماثلة، وطلب إلى اللجنة الاستمرار في وضع مجموعة المعايير التي ينبغي تطبيقها في جميع التوصيات بإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا ورفعها منها.

٦ - وأجرت اللجنة استعراض عام ٢٠٠٦ لقائمة أقل البلدان نموا، بعد أن أخذت في كامل اعتبارها المبادئ التالية التي قامت عليها المعايير، كما حددتها اللجنة، في دورتها السابعة في عام ٢٠٠٥[٥]: (أ) تحديد البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من معوقات هيكلية كبيرة؛ و (ب) تحقيق العدالة في معاملة البلدان على مر الزمن؛ و (ج) ثبات المعايير؛ و (د) ضرورة توخي المرونة في تطبيق المعايير.

٧ - وفيما يتعلق بضرورة التزام المرونة، ينبغي أن تنظر اللجنة، عند الضرورة، في المعلومات الإضافية، كما أشارت في تقريرها عن دورتها السابعة[٦]. ولدى تقييم المعوقات الهيكلية الشاملة من أجل التوصل إلى قرار إدراج بلد ما في القائمة أو رفعه منها، ينبغي أن تنظر اللجنة في المستوى الموحد لمعياري المعوقات الهيكلية (مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي).

٨ - ومن أجل تحقيق المساواة بين البلدان في المعاملة والمقارنة بينها، على مر الزمن، في وضع مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي، اتفقت اللجنة على فرض حدود للقيم الخارجية القصوى في عناصر المؤشرات.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ١٣ (E/2005/33).

(٦) المرجع نفسه.

باء – معايير لتحديد أقل البلدان نموا في استعراض عام ٢٠٠٦

١ – نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

٩ – تضمنت قائمة البلدان التي طبقت عليها معايير تحديد أقل البلدان نموا خلال استعراض عام ٢٠٠٦، بلدان من أقل البلدان نموا ومن البلدان النامية التي صنفها البنك الدولي كبلدان منخفضة الدخل في سنة من السنوات ما بين ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، تم الإبقاء على ٦٥ بلدا للنظر فيها خلال الاستعراض: ٥٠ من أقل البلدان نموا، و ١٥ من البلدان المنخفضة الدخل الأخرى غير المصنفة حاليا على أنها من أقل البلدان نموا (انظر الجدول أدناه).

١٠ – وحُدّدت العتبة اللازمة للإدراج بمبلغ ٧٤٥ دولارا، وهو متوسط ثلاث سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٤) لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعتبة الدخل المنخفض الذي حدده البنك الدولي، بناء على طريقة أطلس البنك الدولي[٧]. وحددت عتبة رفع الأسماء من القائمة بـ ٩٠٠ دولار، أو أعلى من عتبة الإدراج بنحو ٢٠ في المائة، وذلك من أجل تفادي عودة إدراج البلدان بعد رفعها ثانية إلى الفئة بسبب حدوث انخفاض قصير الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة للصدمات الخارجية[٨]، أو لتقلبات أسعار الصرف.

٢ – مؤشر الأصول البشرية

١١ – وفقا للتعديلات التي اقترحتها اللجنة في دورتها السابعة، يتألف مؤشر الأصول البشرية المستخدم من خليط من أربعة مؤشرات؛ مؤشران للصحة والتغذية وآخران للتعليم: (أ) النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية؛ (ب) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ (ج) النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية؛ (د) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط الراشدين.

---

(٧) العتبات التي حددها البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل خلال هذه السنوات الثلاث هي: ٧٥٥ دولارا، و ٧٤٥ دولارا، و ٧٣٥ دولارا، على التوالي.

(٨) انظر الحاشية ٥.

الجدول

أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل الأخرى: المعايير المستخدمة في تحديد الأهلية لمركز أقل البلدان نموا

			السكان ٢٠٠٤ (بالملايين)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	مؤشر الأصول البشرية	مؤشر الضعف الاقتصادي
م د	أ ب ن	إثيوبيا	٧٧,٤	١٠٠	٢٦,٦	٣٩,٣
م د	أ ب ن	إريتريا	٤,٤	١٦٣	٣٤,١	٦٤,٠
م د	أ ب ن	أفغانستان	٢٩,٩	١٢٢	١١,٥	٦٠,٣
م د		إندونيسيا	٢٢٢,٨	٩٧٠	٨٠,٠	٢٤,٨
م د	أ ب ن	أنغولا	١٥,٩	٨٢٣	٢٨,٨	٤٣,٤
م د	أ ب ن	أوغندا	٢٨,٨	٢٥٣	٤٩,٠	٤٧,٤
م د		بابوا غينيا الجديدة	٥,٩	٥٢٧	٥٤,١	٤٤,٢
م د		باكستان	١٥٧,٩	٥٣٧	٤٦,٢	٢٥,٧
م د	أ ب ن	بنغلاديش	١٤١,٨	٤٠٣	٥٠,١	٢٥,٨
م د	أ ب ن	بنن	٨,٤	٤٥٠	٣٩,٩	٥٢,٠
م د	أ ب ن	بوتان	٢,٢	٦٩٠	٤٤,٤	٤٦,٦
م د	أ ب ن	بوركينا فاسو	١٣,٢	٣٠٣	٢٤,٦	٤٥,٧
م د	أ ب ن	بوروندي	٧,٥	٩٠	٢٠,١	٥٩,٩
م د	أ ب ن	تشاد	٩,٧	٢٣٧	٢٢,٢	٥٢,٨
م د	أ ب ن	توغو	٦,١	٣٢٣	٤٦,٠	٤٥,٨
	أ ب ن	توفالو	٠,٠١	**١ ٢٦٧**	**٨٩,٧**	٩١,٩
م د	أ ب ن	تيمور – ليشتي	٠,٩	٤٦٧	٥٥,٣	٦٥,٢
م د	أ ب ن	جزر سليمان	٠,٥	٥٥٧	**٧٠,٦**	٥٦,٩
م د	أ ب ن	جزر القمر	٠,٨	٤٥٠	٣٧,٨	٦٣,٦
م د	أ ب ن	جمهورية أفريقيا الوسطى	٤,٠	٢٧٧	٢٧,٣	٥٠,٨
م د	أ ب ن	جمهورية تترانيا المتحدة	٣٨,٣	٣١٣	٣٢,٦	**٣٤,١**
م د		جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٢,٥	٥٠٨	٧٠,٣	٤٠,٢
م د	أ ب ن	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٧,٥	١٠٣	٢١,٢	٤٢,٦
م د	أ ب ن	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥,٩	٣٥٠	٥٤,٠	٥٧,٩
	أ ب ن	جيبوتي	٠,٨	**٩٤٣**	٤٤,٧	٦٠,٢
	أ ب ن	الرأس الأخضر	٠,٥	**١ ٤٨٧**	**٨٢,١**	٥٧,٩
م د	أ ب ن	رواندا	٩,٠	٢٢٠	٣٣,٨	٥٩,٣

			السكان ٢٠٠٤ (بالملايين)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	مؤشر الأصول البشرية	مؤشر الضعف الاقتصادي
م د	أ ب ن	زامبيا	١١,٧	٣٩٠	٣٥,٢	٤٦,٢
م د		زمبابوي	١٣,٠	٤٣٠	٥٣,٠	٤٧,٩
	أ ب ن	ساموا	٠,٢	**١ ٥٩٧**	**٩٠,٤**	٦٤,٧
م د	أ ب ن	سان تومي وبرينسيبي	٠,٢	٣٣٣	٦٣,٦	٥٨,٢
م د	أ ب ن	السنغال	١١,٧	٥٥٧	٣٨,٨	٤١,٨
م د	أ ب ن	السودان	٣٦,٢	٤٦٣	٤٩,٠	٤٩,٩
م د	أ ب ن	سيراليون	٥,٥	١٩٠	١٥,٧	٦٣,٧
م د	أ ب ن	الصومال	٨,٢	١٩٣	٥,٤	٦٨,٤
م د	أ ب ن	غامبيا	١,٥	٢٧٧	٤١,٥	٥٥,٧
م د		غانا	٢٢,١	٣٢٣	٥٦,٢	٤١,٥
م د	أ ب ن	غينيا	٩,٤	٤٣٣	٣٦,٢	٣٤,٦
م د	أ ب ن	غينيا الاستوائية	٠,٥	**٣ ٣٩٣**	٥٥,٦	٧٠,٧
م د	أ ب ن	غينيا – بيساو	١,٦	١٤٣	٢٥,٦	٦٦,٢
	أ ب ن	فانواتو	٠,٢	**١ ١٨٧**	**٦٦,٠**	٦٤,٣
م د		فييت نام	٨٤,٢	٤٨٧	٨٠,١	٣٥,٧
م د		الكاميرون	١٦,٣	٦٥٧	٤٦,٧	٣٣,١
م د	أ ب ن	كمبوديا	١٤,١	٣٠٣	٤٦,٠	٥٢,٣
م د		كوت ديفوار	١٨,٢	٦٨٣	٤١,٠	٣٣,٥
م د		الكونغو	٤,٠	٦٨٠	٥٢,٥	٤٩,٦
	أ ب ن	كريباس	٠,١	**٩١٧**	**٩٠,٥**	٨٤,٣
م د		كينيا	٣٤,٣	٤٠٧	٥٠,٦	٢٤,٢
م د	أ ب ن	ليبريا	٣,٣	١١٧	٢٨,٩	٦٨,٠
م د	أ ب ن	ليسوتو	١,٨	٦٢٣	٦١,٢	٥٠,٥
م د	أ ب ن	مالي	١٣,٥	٣٠٠	٢١,٥	٤٢,٦
م د	أ ب ن	مدغشقر	١٨,٦	٢٧٣	٤١,٦	٤١,٦
م د	أ ب ن	ملاوي	١٢,٩	١٦٣	٤٠,٥	٤٨,٨
	أ ب ن	ملديف	٠,٣	**٢ ٣٢٠**	**٨١,٩**	٥٠,٥
م د		منغوليا	٢,٦	٤٩٧	٧٦,٨	٤٦,٧
م د	أ ب ن	موريتانيا	٣,١	٤٠٣	٤٦,٤	٤٠,٦
م د	أ ب ن	موزامبيق	١٩,٨	٢٢٠	٢٥,٦	٤٣,٦
م د	أ ب ن	ميانمار	٥٠,٥	١٦٧	**٦٨,٤**	٤٢,٢

			السكان ٢٠٠٤ (بالملايين)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	مؤشر الأصول البشرية	مؤشر الضعف الاقتصادي
م د	أ ب ن	نيبال	٢٧,١	٢٤٣	٥٦,٠	**٣٧,٤**
م د	أ ب ن	النيجر	١٤,٠	٢٠٣	١٢,٧	٥٠,٠
م د		نيجيريا	١٣١,٥	٣٤٧	٥٠,٠	٤٤,٨
م د		نيكاراغوا	٥,٥	٧٥٧	٦٩,٨	٤٣,٩
م د	أ ب ن	هايتي	٨,٥	٤١٠	٣٨,٥	٥٦,٨
م د		الهند	١ ١٠٣,٤	٥٤٣	٥٩,١	١٩,١
م د	أ ب ن	اليمن	٢١,٠	٥٢٣	٤٨,٣	٤٢,١

ملاحظة: م د: بلد منخفض؛ أ ب ن: بلد من أقل البلدان نموا.

تتمثل العتبات اللازمة لإدراج البلد على قائمة أقل البلدان نموا في أن يقل عدد السكان عن ٧٥ مليونا، ويقل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ٧٤٥ دولارا؛ ويقل مؤشر الأصول البشرية عن ٥٨؛ ويزيد مؤشر الضعف الاقتصادي على ٤٢. ويجب أن يستوفي البلد جميع المعايير. وتتمثل العتبات اللازمة لرفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا في أن يزيد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٩٠٠ دولار؛ ويزيد مؤشر الأصول البشرية على ٦٤؛ ويقل مؤشر الضعف الاقتصادي عن ٣٨. ويجب أن يستوفي البلد معيارين على الأقل ليكون مؤهلا لرفع اسمه من القائمة.

تشير الأرقام بالحروف الداكنة إلى المعيار الذي استوفاه البلد.الأقل نموا لرفع البلدان من القائمة.

١٢ - وكما تم الاتفاق في الاستعراض السابق فإن عتبة مؤشر الأصول البشرية للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا هي قيمة المؤشر بين الربعين الثالث والرابع من القيم المتعلقة بـ ٦٥ بلدا. وكما في استعراض عام ٢٠٠٣، حددت عتبة رفع أسماء البلدان من القائمة بنسبة ١٠ في المائة فوق عتبة الإدراج. وبالتالي فإن عتبة الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا هي قيمة مؤشر الأصول البشرية ٥٨، وعتبة رفع أسماء البلدان من القائمة هي ٦٤.

٣ - مؤشر الضعف الاقتصادي

١٣ - ويعكس مؤشر الضعف الاقتصادي المخاطر التي تواجهها التنمية في البلد بسبب الصدمات الخارجية، التي يتوقف أثرها على شدة الصدمات، وعلى الخصائص الهيكلية التي تحدد مدى إمكانية تأثر البلد بهذه الصدمات.ووفقا للتعديلات التي اقترحتها اللجنة في دورتها السابعة، يتألف مؤشر الضعف الاقتصادي من خليط من سبعة مؤشرات: (أ) حجم السكان؛ (ب) وعامل البعد؛ (ج) تركيز الصادرات من السلع؛ (د) وحصة الزراعة، والغابات ومصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي؛ (هـ) ونسبة السكان المشردين بسبب الكوارث

الطبيعية؛ (و) عدم استقرار الإنتاج الزراعي؛ (ز) وعدم استقرار الصادرات والسلع والخدمات[٩].

١٤ - ووفقا للاستعراضات السابقة، تكون عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي هي قيمة المؤشر بين الربعين الثالث والرابع من القيم للبلدان الـ ٦٥. وكما في حالة مؤشر الأصول البشرية، طبقت اللجنة فرقا بنسبة ١٠ في المائة بين عتبتي الإدراج في القائمة والرفع منها. وتبلغ عتبة الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا ٤٢، وعتبة رفع البلدان من القائمة ٣٨.

جيم - أهلية إدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا ورفع أسمائها من القائمة

١٥ - أجرت اللجنة استعراض عام ٢٠٠٦ لأقل البلدان نموا وفقا للمبادئ العامة لتحديد أقل البلدان نموا على النحو الوارد في الفرع ألف من هذا الفصل، وبناء على مستويات العتبة المبينة في الفرع باء.

١ - البلدان التي سينظر في إدراجها

١٦ - حددت اللجنة ثلاثة بلدان منخفضة الدخل - بابوا غينيا الجديدة، وزمبابوي والكونغو - تستوفي جميع المعايير الثلاثة لإدراجها في قائمة أقل البلدان نموا.

١٧ - وخلصت اللجنة إلى أن بابوا غينيا الجديدة، وزمبابوي مؤهلتان للإدراج في القائمة. وقد مر البلدان بفترة طويلة من الركود و/أو الانخفاض في نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي. وظلتا لسنوات طويلة بلدين منخفضي الدخل ومستوى رأسمال البشري ليس هذا فحسب بل هما يستوفيان حاليا معيار عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي للإدراج. وفضلا عن ذلك، تكشف نتائج مؤشراهما للأصول البشرية والضعف الاقتصادي أنهما يواجهان مستويات مماثلة من المعوقات الهيكلية الكبيرة التي تحول دون تنميتهما: فعند حساب متوسط مؤشراهما، كانت نتائج البلدين متساوية.

١٨ - ولاحظت اللجنة أن جمهورية الكونغو أيضا تستوفي جميع المعايير الثلاثة للإدراج. بيد أن اللجنة كررت التأكيد أن تدهور هذا البلد، وهو بلد مصدر للبترول، مرتبط بالحرب الأهلية، وتعتبر ظاهرتها مؤقتة وليست ظاهرة هيكلية. وشهد هذا البلد في السنوات القليلة الماضية بعض التطورات الإيجابية، مما جعل الكونغو تقترب من عتبة الدخل المنخفض/المتوسط، الأمر الذي يشير إلى أنها في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي[١٠].

---

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) التقرير القطري لصندوق النقد الدولي، رقم ٢٣١/٤، ''جمهورية الكونغو: قضايا منتقاة وتذييل إحصائي''- أب/أغسطس، ٢٠٠٤.

١٩ - لاحظت اللجنة أن من بين البلدان النامية المنخفضة الدخل الاثنتي عشرة الأخرى التي ليست من أقل البلدان نموا، هناك ستة بلدان استوفت عتبة مؤشر الأصول البشرية للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا، فيما استوفت ثلاثة بلدان منها عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي للإدراج في القائمة. واستوفت نيجيريا عتبتي الإدراج حسب كل من مؤشري الأصول البشرية والضعف الاقتصادي، ولكنها غير مؤهلة للإدراج في القائمة نتيجة لكبر حجم سكانها (٥ر١٣١ مليون نسمة).

٢ - البلدان التي سينظر في رفع أسمائها من القائمة

٢٠ - تعتبر اللجنة البلدان التي تستوفي المعيارين لأول مرة مؤهلة لرفع اسمائها من القائمة، وتعتبر البلدان التي تستوفي المعيارين في استعراضين متتاليين مؤهلة لرفع اسمائها من القائمة (أنظر الفقرة ٤ من هذا الفصل).

(أ) البلدان المؤهلة التي تستوفي معايير رفع أسمائها من القائمة لأول مرة

٢١ - لاحظت اللجنة أن توفالو، وفانواتو، وكريباس تستوفي معيارين من معايير رفع اسم البلد من القائمة: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الأصول البشرية. وفيما سجلت توفالو، وكريباس أعلى النقاط في مؤشر الضعف الاقتصادي، فلديهما أيضا أعلى مستويات مؤشر الأصول البشرية. وقد استوفى البلدان المعايير في عام ٢٠٠٣، ولكن اللجنة لم تعتبرهما مؤهلين نتيجة لعدم التأكد حينها من نوعية البيانات. ولكن في عام ٢٠٠٦، تأكد للجنة أنهما استوفيا المعايير وبالتالي اعتبرت توفالو، وكريباس مؤهلتين للرفع من القائمة. وفي حالة فانواتو، لاحظت اللجنة أنها استوفت معياري نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومؤشر الأصول البشرية. وعلى الرغم من أن نقاط فانواتو في مؤشر الضعف الاقتصادي ما تزال عالية، اعتبرتها اللجنة مؤهلة للرفع من القائمة.وأوصت اللجنة بجمع معلومات عن حالة تلك البلدان الثلاثة قبل الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات من أجل إتاحة الفرصة لإجراء تقييم متعمق على أساس معلومات كاملة.

٢٢ - ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في غينيا الاستوائية ٤٠٠ ٣ دولار تقريبا، وهو أعلى معدل في أقل البلدان نموا، ويقارب أربعة أضعاف عتبة رفع البلدان من القائمة، مما يجعلها مصنفة من بين مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وعلى الرغم من أن غينيا الاستوائية لم تستوف أيا من العتبات المطلوبة الأخرى لرفع البلدان من القائمة، وهي ضعيفة للغاية بمقياس مؤشر الضعف الاقتصادي، ترى اللجنة، وفقا للتوصية التي اعتمدتها في دورتها السابعة، أن غينيا الاستوائية مؤهلة لرفع اسمها من القائمة. ولاحظت

اللجنة أيضا أن مستوى مؤشر الأصول البشرية في ذلك البلد قد تحسن منذ آخر استعراض، وأصبح أقرب لعتبة الرفع من القائمة: ٥٦ من عتبة رفع البلدان من القائمة البالغة ٦٤ في عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ ٤٧ من عتبة رفع البلدان من القائمة البالغة ٦١ في عام ٢٠٠٣.

(ب) البلدان المؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نموا (المستوفاة للمعايير في فترتين متتاليتين)

٢٣ - خلصت اللجنة، في عام ٢٠٠٣، إلى أن ساموا مؤهلة للرفع من القائمة. وقد أكد استعراض عام ٢٠٠٦ أن ساموا استوفت معيارين من معايير رفع البلدان من القائمة (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومؤشر الأصول البشرية). ولدى ساموا الآن ثالث أعلى معدلات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي وثاني أعلى نقاط في مؤشر الأصول البشرية من بين أقل البلدان نموا؛ حيث يتجاوز كلا القياسين بكثير عتبة رفع البلدان من القائمة. بيد أن ساموا ضعيفة اقتصاديا ولها ٧ر٦٤ نقطة في مؤشر الضعف الاقتصادي، وهذا أكبر كثيرا من عتبة رفع البلدان من القائمة البالغة ٣٨. ويصل متوسط المؤشرين، مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي، مستوى مماثلا لمستوى الرأس الأخضر التي قررت الجمعية العامة رفعها من قائمة أقل البلدان نموا. ونظرت اللجنة في البيانات الشاملة الموجزة التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تؤكد أن اقتصاد ساموا يعتمد اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية، وقدم تقييما للآثار المحتملة لرفع ساموا من قائمة أقل البلدان نموا. واستمعت اللجنة أيضا إلى عرض قدمه سفير ساموا عن حالة البلد. وبناء على هذه المجموعة الكاملة من المعلومات، أوصت اللجنة برفع اسم ساموا من قائمة أقل البلدان نموا.

٣ - قضايا أخرى

٢٤ - ولاحظت اللجنة، في استعراضها، أنه من أصل مجموع أقل البلدان نموا البالغ ٥٠ بلدا، لم تستوف ٣٦ منها أيا من معايير رفع البلدان من القائمة، فيما استوفت سبعة بلدان أخرى معيارا واحدا لا أكثر من المعايير الثلاثة لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا. ومن البلدان السبعة المتبقية، سيرفع اثنان منها من القائمة وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا[(١١)] (الرأس الأخضر في نهاية عام ٢٠٠٧، وملديف في كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، وأوصى برفع بلد واحد من القائمة (ساموا)، وخلصت اللجنة في دورتها الثامنة إلى أن أربعة منها مؤهلة للرفع من القائمة للمرة الأولى (توفالو، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وكريباس).

(١١) انظر قرارات الجمعية العامة ٥٥/٢٠٩، ٥٩/٢١٠، و ٦٠/٣٣.

٢٥ - وأبلغت اللجنة ممثلي البلدان التي تبين لها أنها مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا (بابوا غينيا الجديدة، وزمبابوي) وممثلي البلدان التي تعتبر مؤهلة للرفع من القائمة (توفالو، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وكريباس). وأخطرت حكومة زمبابوي اللجنة بعد ذلك أن زمبابوى ''لا توافق على تخفيض مترلتها إلى مركز أقل البلدان نموا''[١٢].

دال - تنفيذ استراتيجية الانتقال والرصد في فترة ما بعد رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا

٢٦ - أبلغ سفير الرأس الأخضر اللجنة باستراتيجيتها للانتقال. ولاحظت اللجنة أن البلد يتولى بعزم عملية رفعه من القائمة وبطريقة تشاركية.

٢٧ - وأكدت اللجنة استعدادها لرصد تنفيذ استراتيجية انتقال جميع البلدان السائرة نحو رفع أسمائها من القائمة، وفقا للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩.

هاء - التوصيات

٢٨ - أوصت اللجنة بما يلي: (أ) إدراج بابوا غينيا الجديدة في قائمة أقل البلدان نموا (رهنا بموافقة الحكومة)؛ (ب) رفع ساموا من قائمة أقل البلدان نموا.

٢٩ - خلصت اللجنة إلى أن توفالو، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وكريباس مؤهلة للرفع من القائمة لأول مرة. وتتوقع اللجنة أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإعداد بيانات شاملة موجزة عن حالة الضعف في تلك البلدان، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩. وتوافق اللجنة على توفير التوجيه لإعداد البيانات الشاملة الموجزة.

٣٠ - في السنة السابقة للاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات (٢٠٠٩) ستبذل اللجنة محاولة من أجل تحديد البلدان التي يحتمل أن يوصى بإدراجها في القائمة أو رفعها منها من أجل تيسير جمع البيانات الموثوقة وفي الوقت المناسب عن تلك البلدان.

٣١ - وترى اللجنة أن هناك إمكانية، بل وضرورة لزيادة صقل المنهجية المستخدمة في وضع وتطبيق المعايير. وترى على وجه التحديد أنه نظرا لعامل فيروس نقص المناعة البشرية، ينبغي أن يستخدم توقع العمر عند الولادة كعنصر من عناصر مؤشر الأصول البشرية، متى توفرت بيانات موثوقة.

---

(١٢) رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، موجهة إلى أمين لجنة السياسات الإنمائية من السفير ج م بيمبا وزير الدولة للشؤون الخارجية لجمهورية زمبابوي.

٣٢ - ونظرا للعدد الكبير من أقل البلدان نموا التي لم تستوف حتى الآن أيا من معايير رفع البلدان من القائمة والتي قد لا تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، أوصت اللجنة بالاهتمام أولا بتلك البلدان حتى تتمكن من تصميم سياسات مناسبة للتدخل.

٣٣ - واقترحت اللجنة مساعدة البلدان السائرة نحو رفعها من القائمة في الحصول على المعلومات عن نطاق المساعدات الإنمائية المتاحة لها لتنفيذ انتقال سلس.

الفصل الخامس

عمل لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل

١ - رحبت اللجنة بفرصة المساهمة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجددت التأكيد على استعدادها لمواصلة ذلك. وما تزال اللجنة تعتقد بضرورة العمل التحضيري قبل دورات اللجنة حتى يحصل المجلس على الفائدة الكاملة من اللجنة وجهودها. ويجب أن يبدأ مثل هذا العمل التحضيري قبل بداية الدورة بوقت كاف، حتى تحصل اللجنة على جميع التحليلات الضرورية، وتتمكن من تكريس مناقشاتها في صياغة توصيات مدروسة جيدا، وذات مغزى وعملية وتضمينها في تقريرها إلى المجلس.

٢ - وترى اللجنة أن من المهم أن يظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملتزما بقراره وضع طلباته على جدول أعمال اللجنة في دورته الموضوعية لمنتصف السنة أو بعدها بقليل.وتحديد المواضيع التي تغطيها اللجنة في وقت مبكر ومناسب لا يمنع،حقيقة، إجراء تعديلات لاحقة لإدراج التطورات المهمة غير المنظورة التي تطرأ خلال السنة. وشددت اللجنة أيضا على ضرورة تقديم مدخلات أكثر فعالية في عملية السياسات، بما في ذلك عرض تقريرها على المجلس في دوراته الموضوعية.

٣ - وترى اللجنة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه أن يستخدم خبراته بفعالية أكبر. وقد تم تناول هذه المسألة في اجتماع مشترك بين مكتبي المجلس واللجنة. وخلص الاجتماع إلى أنه فيما يتعلق بمتابعة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، وعملية الإصلاح الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكن أن يوكل للجنة دورا أقوى باعتبارها فريق تفكير يساهم في وضع وتقييم جدول الأعمال الإنمائي الدولي، وتقديم مدخلات للمجلس. وتبعا لذلك، فإذا كان للجنة أن تقوم بأنشطة جديدة، على النحو المقترح أعلاه، قد يود المجلس أن ينظر في تعديل طرائق عمل اللجنة واختصاصاتها.

الفصل السادس

تنظيم الدورة

١ - عقدت الدورة الثامنة للجنة السياسات الإنمائية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦. وحضر الدورة اثنان وعشرون عضوا من أعضاء اللجنة، ومراقبون للعديد من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة بالمشاركين في المرفق الأول.

٢ - وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بتوفير الخدمات الفنية للدورة. وافتتح الدورة مدير شعبة تطوير وتحليل السياسات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي رحب بالمشاركين نيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - وعرض وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية آراءه عن المواضيع التي تناولتها اللجنة، وطرح بعض المسائل التي يمكن مناقشتها. وتناول قضايا كثيرة، مشددا على الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في تقييم جدول الأعمال الإنمائي الأوسع للأمم المتحدة، وفي طرح القضايا الجديدة التي يمكن أن ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - ويرد جدول أعمال الدورة الثامنة وقائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في المرفقين الثاني والثالث على التوالي.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

السيدة ندري تيريز أسيبي - لومبا

السيدة إيسكرا بيليفا

السيدة باتريشيا بيفاني - ريتشارد

السيد ألبرت بنغر

السيد أُولاف بييركهولت

السيدة غوي يينغ كاو

السيد أوخينيو ب فيغيروا

السيد ليونيد م غريغورييف

السيد باتريك غيومون

السيدة هبة حندوسه

السيد هيرويا إشيكاوا

السيدة ويلين جونسن

السيدة ماريو لوريستين

السيد ميليفوي بانتش (نائب الرئيس)

السيدة كارولا بيسينو

السيدة سوشيترا بنياراتابوندو (الرئيسة)

السيدة سيلفيا سابوريو (المقررة)

السيد أودو إرنست سيمونيس

السيدة فونمي توغونو - بيكرستيت

السيد غيدرك أوسفات - آراتشي

السيد صموئيل وانغوه

السيد كيرفالا يانسان

٢ - ومثلت في الدورة المنظمات والهيئات، والوكالات، والبرامج والصناديق التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة:

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- جامعة الأمم المتحدة
- برنامج الأغذية العالمي
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- منظمة العمل الدولية
- صندوق النقد الدولي
- البنك الدولي
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة التجارة العالمية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢ - تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لتوليد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتأثيرها على التنمية المستدامة:

(أ) التحديات؛

(ب) سياسات توليد العمالة المنتجة والعمل اللائق.

٣ - التعامل مع الضعف وعدم الاستقرار الاقتصاديين: الاستجابات على صعيد السياسات الوطنية والدولية:

(أ) الضعف الاقتصادي؛

(ب) الاستجابات علي الصعيد الوطنين؛

(ج) الاستجابات على الصعيد الدولي.

٤ - استعراض مراكز أقل البلدان نموا:

(أ) معايير تحديد أقل البلدان نموا في استعراض عام ٢٠٠٦؛

(ب) أهلية الإدراج في القائمة والرفع من القائمة؛

(ج) عرضان من الرأس الأخضر وساموا؛

(د) العمل في المستقبل.

٥ - مسائل أخرى.

٦ - عمل اللجنة في المستقبل.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة

رمز الوثيقة	العنوان أو البيان
CDP/2006/PLEN/1	قائمة الوثائق
CDP/2006/PLEN/2	جدول الأعمال
CDP/2006/PLEN/3	قرار الجمعية العامة بشأن إرجاء فترة الانتقال السلس المقررة لرفع اسم ملديف من قائمة أقل البلدان نموا
CDP/2006/PLEN/4	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السابعة
CDP/2006/PLEN/5	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السابعة
CDP/2006/PLEN/6	مساهمة أعضاء لجنة السياسات الإنمائية في التقرير المتعلق بتهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لتوليد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتأثيرها على التنمية المستدامة
CDP/2006/PLEN/7	تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعامل مع الضعف وعدم الاستقرار الاقتصاديين: الاستجابات على صعيد السياسات الوطنية والدولية
CDP/2006/PLEN/8	تقرير اجتماع فريق الخبراء عن استعراض مركز أقل البلدان نموا
CDP/2006/PLEN/9	بيانات عن مواطن الضعف في ساموا (آذار/مارس ٢٠٠٦) مقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية